

تقرير

استنفد مجلس الوزراء المهك التي تتيح له إصدار قانون الموازنة بمرسوم، وفقاً لبعض التفسيرات للمادة 86 من الدستور. بذلك دخل لبنان سنته الحادية عشرة من دون قانون للموازنة، وهو الأمر الذي يجعل من كل إنفاق أو جباية مشوباً بعدم الشرعية، بك والبطلان، ولا ينفع التذرع بالاشتباك بين الحكومات السياسية لتبرير عدم وجود الموازنة، ما دامت شرطاً واجباً وفق كل التفسيرات

# 11 سنة بلا موازنة

محمد وهبة

في منتصف تموز الماضي أرسل وزير المال علي حسن خليل مشروع قانون موازنة 2017 إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، عارضاً إمكانية إقرارها بمرسوم، إلا أن المجلس لم يناقشها تمهيداً لإحالتها على مجلس النواب قبل بدء عقده العادي في 18 تشرين الأول استناداً إلى المواد 32 و 83 و 86 من الدستور اللبناني، وبالتالي تكون المهل الدستورية قد استنفدت ليدخل لبنان عامه الـ 11 بلا موازنة.

ما هو مسار إقرار الموازنة كما ينص عليه الدستور اللبناني؟ وماذا يعني إقرار الموازنة بمرسوم؟  
يبدأ مسار إقرار الموازنة بعد إعدادها في وزارة المال وإرسالها إلى مجلس الوزراء قبل أول أيلول من كل سنة تطبيقاً للمادة 17 من قانون المحاسبة العمومية. وتنص المادة 83 من الدستور على أنه في كل «كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ويدخلها عن السنة القادمة، ويقترح على الموازنة

## كان على رئيس الحكومة تعيين موعد جلسة مخصصة لمناقشة مشروع الموازنة

بنداً بنداً». وتضيف المادة 86 أنه «إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه، فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة، وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناءً عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل».  
وتحدّد المادة 32 بداية عقد المجلس النيابي على النحو الآتي: «يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين

تقرير

## صندوق النقد الدولي: الدين العالمي 152 تريليون دولار

ناصر الامين

أظهر تقرير المرصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أن حجم الدين العالمي بلغ 152 تريليون دولار في 2015، مشيراً إلى أنه تضاعف مقارنة مع ما كان عليه مطلع القرن الحالي. يشمل هذا الرقم ديون الحكومات بنسبة الثلث والشركات الخاصة غير المالية والأسر بنسبة الثلثين. ثماني سنوات مرّت على الأزمة المالية التي نجمت عن انفجار فقاعة القطاع العقاري في الولايات المتحدة

عام 2008، والتي كانت لها تداعيات عالمية طاولت غالبية الاقتصادات بشكل أو بآخر. من وقتها، يعاني العالم من أزمة ديون غير مسبوقة لجهة حجمها وسرعة نموها. وبحسب تقرير صندوق النقد، لم يكن يوجد، حتى الآن، صورة واضحة عن الدين العالمي، إلا أن التقرير يكشف لأول مرة عن المستوى الذي بلغته هذه الديون في القطاعات غير المالية، إذ وصل إلى 152 تريليون دولار في السنة الماضية، أي إنه تضاعف منذ مطلع القرن. كذلك يظهر أن الدين

بهذا المسار يوجب على مجلس الوزراء، بعد أن أحيلت عليه الموازنة من وزارة المال في منتصف آب الماضي، مناقشتها وإعداد صيغتها النهائية ثم إرسالها إلى مجلس النواب قبل بدء عقده العادي في 18 تشرين الأول. ولا تكفي إحالتها على مجلس النواب، بل يجب إدراجها على جدول أعمال الهيئة العامة كشرط أساسي يسبق مناقشتها وإقرارها. ولا يمكن إقرارها إلا بعد

منذ أكثر من 11 سنة لم تجد السلطة في لبنان جواً مريحاً لإقرار موازنة (مروان طحطح)

إقرار قطع حساب السنة السابقة، وهو أمر يتطلب وجود حسابات مهمة...  
في الواقع، لا تنطبق المعطيات الفعلية على هذا المسار الدستوري، ما يعقد عملية تطبيقه وإقرار موازنة 2017. فلبنان ليس لديه موازنة مقررة منذ 2005 إلى اليوم، وليس هناك قطوعات حساب نهائية مدققة ووافق عليها من ديوان المحاسبة منذ 1993 إلى اليوم، إذ إن جميع

قطوعات الحساب المصدّق عليها في مجلس النواب خضعت لموافقة أولية من ديوان المحاسبة بانتظار البت بميزان الدخل لسنة 1993، أي بعد تصفير الحسابات يومها. وهناك قسم من حسابات المهمة مفقود. إزاء هذا التناقض بين القاعدة الدستورية والمعطيات الواقعية، وجدت القوى السياسية أن مصالحها لا تنسجم مع تحقيق كل هذه الشروط التي تتطلب نبشاً في دفاتر الماضي



الاقتصادات المتقدمة أو اقتصادات الأسواق الصاعدة». مشدداً على أن ارتفاع الدين العام لا يخلو من المخاطر أيضاً، إذ إن الدخول في أزمة مالية، بينما تعاني المالية العامة من الضعف، يؤدي إلى تفاقم عمق الركود الذي تسببه هذه الأزمات، وإطالة مدة استمراره.  
وأوضح التقرير أن غياب الهوامش الوقائية في المالية العامة قبيل وقوع أزمة، يعوق بنحو كبير إدارة سياسة المالية العامة على نحو مضاد للاتجاهات الدورية، وخاصة

في اقتصادات الأسواق الصاعدة. كذلك تبيّن أن النتائج الواردة في تقرير صندوق النقد «تؤيد ضرورة تقوية الميزانيات العامة الحكومية في فترات الصعود الدوري، مع توجيه العناية الكافية للدورات المالية عند تقييم مركز المالية العامة لكل بلد»، إضافة إلى «ضمان المراقبة الدقيقة للدين الخاص من خلال الأطر التنظيمية والرقابية الملائمة». وحذّر مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، فيتور غاسبار، في مدونة مرفقة

مستمر في منحها التصاعدي. ثلثا التزامات الدين العالمي، الذي يساوي 225% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تكمن في القطاع الخاص، والباقي دين عام. أما نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي فقد ارتفعت إلى 85% في السنة الماضية، مقارنة بما كانت عليه سابقاً بنسبة 70%.  
واعتبر التقرير أن أدلة الدراسات التجريبية الجديدة، تؤكد أن الأزمات المالية «غالباً ما تقتزن بمستويات مفرطة من الدين الخاص، سواء في